الأمم المتحدة

A/79/625–S/2024/853

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
25 November 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البنود 14 و 34 و 35 من جدول الأعمال
ثقافة السلام

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسالة مؤرخة 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى مسائل تتعلق بمجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. وقد عقدت المجموعة اجتماعا وزاريا استثنائيا في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بغرض معالجة آخر التطورات في الشرق الأوسط والعدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأخص في قطاع غزة، وكذلك على شعب لبنان والمنطقة الأوسع.

ويسرني في هذا الصدد أن أحيل طيه الإعلان السياسي المعتمد في ذلك الوقت (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 14 و 34 و 35 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) صموئيل **مونكادا**
السفير
الممثل الدائم
لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

061224 291124 24-22211 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

الإعلان السياسي المعتمد خلال الاجتماع الوزاري الاستثنائي بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط

1 - نحن، ممثلي الاتحاد الروسي، وإريتريا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وغينيا الاستوائية، ودولة فلسطين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ومالي، ونيكاراغوا، أعضاء مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، اجتمعنا افتراضيا، على المستوى الوزاري، وفي إطار الأنشطة الوطنية والدولية لكل منا للاحتفال بذكرى "اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني"، لإجراء تقييم لآخر التطورات في الشرق الأوسط والعدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأخص في قطاع غزة، وكذلك على شعب لبنان والمنطقة الأوسع، والنظر في السبل والوسائل الكفيلة بالنهوض بفعالية بقضية فلسطين العادلة في هذا الوقت الحرج.

2 - ونشير إلى الإعلانات السياسية التي اعتمدتها سابقا مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، وإلى المواقف الواردة في مختلف البيانات والبلاغات المشتركة الصادرة، ولا سيما على مدى العام الماضي، فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين.

3 - ونحيط علما ببالغ القلق بالإحاطة التي تلقيناها من معالي الدكتورة فارسين أغابيكيان، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين، والتي صورت خطورة الحالة العصيبة على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، ونكرر تعازينا لأسر وأحباء جميع المدنيين الأبرياء الذين فقدوا أرواحهم والذين أصيبوا بجروح منذ بداية آخر دوامة مؤسفة من العنف والموت والدمار، والتي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عشر (13) شهرا، وأودت حتى الآن بحياة أكثر من 000 44 فلسطيني، ولا سيما النساء والأطفال، وأدت إلى فقدان آلاف المدنيين الآخرين تحت أنقاض المنازل المدمرة أو في مقابر جماعية، بينما تسببت عمدا في التجويع والمجاعة، وانتشار الأمراض، والتشريد القسري، والاحتجاز الجماعي والسجن، إلى جانب الدمار الواسع للمنازل والمجتمعات المحلية والمدارس والمستشفيات ومرافق الأمم المتحدة وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية، مما يشكل كارثة إنسانية غير مسبوقة لا يمكن تحملها ولا يمكن أن يقبلها الضمير، ولا تزال تصدم ضمير كل إنسان شريف.

4 - ونعرب عن إعجابنا بصمود وكرامة الشعب الفلسطيني، الذي صمد ببسالة أمام الحرمان من حقوقه، بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، لأكثر من سبعة عقود، وبشدة لا هوادة فيها على مدى الأشهر الثلاثة عشر (13) الماضية: من الفصل العنصري وسياسات الاحتلال إلى المستوطنات غير القانونية؛ ومن الحصار والتضييق إلى هدم المنازل؛ ومن الاستعمار والعقاب الجماعي إلى الممارسات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الأخرى؛ ومن الوحشية العسكرية إلى جرائم الحرب، والآن الإبادة الجماعية المروعة التي نشهدها جميعا في قطاع غزة. وما برح المجتمع الدولي بأسره يشهد الآن لفترة طويلة جدا هذا

العدوان المستمر على الشعب الفلسطيني. ولقد طفح الكيل، ومن ثم، فإننا نردد الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا: "لقد حان الوقت لإسكات البنادق؛ وحان الوقت لوقف المعاناة؛ وحان وقت السلام والقانون الدولي والعدالة". لقد حان الوقت لإنهاء هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني والظلم التاريخي. لقد حان الوقت لإنهاء عقود من تشريد الشعب الفلسطيني وتجريده من ممتلكاته واضطهاده.

5 - ولذلك نجدد، تمشيا مع مواقفنا المبدئية والتاريخية، التزامنا الراسخ بقضية فلسطين العادلة وتضامننا العميق مع الشعب الفلسطيني في كفاحه المستمر من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف ونيل الحرية والعدالة. ونؤكد من جديد كذلك دعمنا الكامل والمستمر لجميع الجهود الرامية إلى إنهاء الظلم الجسيم الذي لحق بالشعب الفلسطيني منذ نكبة عام 1948. ونظل أيضاً ملتزمين بتعزيز جهودنا، بما في ذلك مشاركتنا النشطة في المبادرات الدولية، الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع وتحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية/القدس الشريف؛ وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير ونيل الحرية؛ وإيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين وإعمال حقهم في العودة، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة، وعلى أساس حل الدولتين، بما يتيح تحقيق استقلال دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء، على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

6 - ونؤكد على الحاجة الملحة إلى مضاعفة الجهود الدولية من أجل المضي قدما بشكل فعال وفوري بعملية مساءلة تشتد الحاجة إليها عن جميع جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد شعوب فلسطين ولبنان وقوميات أخرى، والتي يتوقع فيها من جميع آليات العدالة الدولية ذات الصلة أن تؤدي دورا مسؤولا، من أجل وضع حد لدورة الإفلات من العقاب السائدة، التي لم تزد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلا تجرئا على التمادي بمرور الوقت في سياساتها وممارساتها الإجرامية ضد شعوب المنطقة، وعلى نحو خطير للغاية ضد الشعب الفلسطيني على مدى أكثر من 76 عاما منذ بداية النكبة. ونرحب، في هذا الصدد، بقرار بعض الدول الأعضاء في مجموعة الأصدقاء المشاركة في العملية القانونية في محكمة العدل الدولية، في إطار قضية "جنوب أفريقيا ضد إسرائيل".

7 - ونحيط علما، في سياق الإجراءات الجارية في المحاكم الدولية ذات الصلة، بالتطورات الأخيرة ونتعهد بأن تكون هذه التطورات رادعة وأن تضع حدا للتصورات التي ربما تكون في الماضي قد أدت بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الاعتقاد خطأ بأنها فوق القانون؛ وهي حالة لم تزدها، في نهاية المطاف وللأسف الشديد، إلا تجرئا على مواصلة جرائمها واعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني، لا سيما كما هو مشهود الآن في الحالة المروعة في قطاع غزة، وكذلك ضد الشعوب الأخرى في جميع أنحاء المنطقة.

8 - ونرحب بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024، التي قررت في جملة أمور: '1' أن وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني ويجب أن ينهى بأسرع ما يمكن؛ '2' أن إسرائيل ملزمة بالوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة، وإجلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة؛ '3' أن سياسات السلطة القائمة بالاحتلال وممارساتها تهدف إلى خلق آثار لا رجعة فيها على الأرض والحفاظ على الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة وسيطرتها عليها إلى أجل غير مسمى. ونشير، في هذا السياق، إلى قرار الجمعية العامة دإ-10/24 المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2024، الذي يطالب، في جملة أمور، بأن تنهي إسرائيل احتلالها غير المشروع في غضون مدة أقصاها 12 شهرا من تاريخ اتخاذ ذلك القرار، بهدف إنهاء هذا الوضع غير القانوني

ومساعدة الشعب الفلسطيني على أن يُعمل في النهاية حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واستقلال دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

9 - ونحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أن يتحمل مسؤولياته، بما في ذلك على أساس الأحكام ذات الصلة من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يضمن أن تحترم قراراته بشأن قضية فلسطين وتنفذ بالكامل على السواء. ونشدد على أن الوقت قد حان لكي يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا فقط باتخاذ قرار يطالب بوقف فوري ودائم لإطلاق النار، تحترمه جميع الأطراف، يسمح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل متسق وآمن وعلى نطاق واسع، ولكن أيضاً لكي تقوم تلك الهيئة، وكذلك جميع أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين، باتخاذ تدابير عاجلة، في حدود الصلاحيات التي يخولها لها ميثاق الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى وقف توفير أو نقل الأسلحة والذخائر والمعدات ذات الصلة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في جميع الحالات التي توجد فيها أسباب معقولة للاشتباه في إمكانية استخدامها في الأرض الفلسطينية المحتلة لزيادة إطالة أمد هذا الاحتلال غير المشروع وزيادة توسيع نطاق الاعتداءات الإسرائيلية في جميع أنحاء المنطقة، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة دإ-24/10 الذي اتخذته الجمعية العامة في 18 أيلول/سبتمبر 2024. ونشيد بجهود أعضاء مجموعة الأصدقاء في ممارستهم المسؤولة لواجباتهم كأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفي تقديم ودعم المقترحات الرامية إلى النهوض بقضية فلسطين العادلة داخل تلك الهيئة.

10 - وندين عرقلة عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يرقى إلى الإمعان في التواطؤ مع سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، عن طريق القيام مرارا بعرقلة تلك الهيئة عن الوفاء بمسؤولياتها، مما يقوض بشدة السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وندين كذلك في هذا السياق القرار الأخير الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة، في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بالتصويت ضد مشروع قرار قدمه الأعضاء المنتخبون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأيده جميع الأعضاء الآخرين في تلك الهيئة، والذي سعى في جملة أمور وعلى نحو مهم للغاية إلى المطالبة بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار تحترمه جميع أطراف النزاع الدائر في قطاع غزة. ونحث حكومة الولايات المتحدة على وضع حد لعدم اكتراثها بمعاناة السكان المدنيين في قطاع غزة وتواطئها في حدوثها وعلى الرضوخ للأغلبية الساحقة من العالم، التي تصر على سيادة القانون على الصعيد الدولي واحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتقف متضامنة مع الشعب الفلسطيني وداعمة له في محنته العادلة وسعيه لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف.

11 - ونؤكد من جديد كذلك تأييدنا لانضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية، وهو مطلبٌ طال انتظاره، وتمكينها من أن تتخذ موقعها المستحق ضمن جماعة الأمم، ونرحب في هذا الصدد بقرار الجمعية العامة دإ-23/10 الذي اتخذ بأغلبية ساحقة في 10 أيار/مايو 2024، كخطوة هامة في هذا الاتجاه. ونطالب، استنادا إلى أحكام قرار الجمعية العامة المذكور، بأن يعيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة النظر في هذه المسألة المعلقة في أقرب وقت ممكن، من أجل تصحيح هذا الظلم التاريخي لدولة فلسطين بشكل نهائي وإعادة النظر بشكل إيجابي في طلبها للعضوية في الأمم المتحدة.

12 - ونكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار محاولات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إشعال وتفجير منطقة الشرق الأوسط، كما يتضح في جملة أمور من انتهاكاتها الجسيمة المتكررة للقانون الدولي،

بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إلى جانب تصعيدها المتعمد للعنف واستفزازاتها وانتهاكاتها المستمرة ضد سيادة بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقرارها وأمنها. وندعو كل من قد يكون لهم أي تأثير إلى أن يطالبوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بضبط النفس والكف عن خططها الرامية إلى توسيع نطاق النزاع ليشمل لبنان واليمن والعراق والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، مدركين عواقبه المدمرة المحتملة على رفاه شعوب بأكملها وعلى السلام والاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط ككل.

13 - ونذكر بواجب الدول في توخي الصرامة، بما في ذلك خلال فترات النزاع المسلح، في مراعاة جميع مبادئ وقواعد القانون الدولي المنطبقة التي تنظم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وفي تطبيقها وإنفاذها، ولا سيما تلك المتعلقة بحرمة البعثات الدبلوماسية والموظفين الدبلوماسيين، المستمدة من الصكوك القانونية المنطبقة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة. ونكرر في هذا السياق إدانتنا القاطعة للعدوان الإسرائيلي على سيادة جمهورية إيران الإسلامية والاعتداءات التي ارتكبت على مدى الأشهر الماضية على مبانيها الدبلوماسية وممثليها في الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية، ونشدد في الوقت نفسه على أن هذه الأعمال التي تشكل انتهاكات واضحة لأمور منها سيادة البلدان المضيفة، لا يمكن تبريرها أبدا.

14 - ونؤكد مجددا أن إحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط يقتضي انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري المحتل، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأبرزها قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981) التي أكدت من جديد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وأن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها في الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي.

15 - وندين العدوان الإسرائيلي الغاشم المستمر على لبنان والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على أراضي الجمهورية العربية السورية، لما تشكله من عدوان واضح على أراضي الدول ذات السيادة وانتهاك صارخ لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونشدد في هذا السياق على ضرورة مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وضمان وقف هذه الأعمال العدوانية والأنشطة غير القانونية.

16 - ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء التدابير التشريعية الإسرائيلية الأخيرة بشأن إنهاء أي نوع من التعاون مع الأونروا، وهو ما ينتهك في جملة أمور التزامات إسرائيل كسلطة احتلال بموجب القانون الدولي الإنساني والتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، فضلا عن عدد لا يحصى من قرارات الجمعية العامة. وندين هذا العمل الخبيث ونشدد على أن هذا الحظر يضر بالالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بتوفير المساعدات الإنسانية في الأراضي المحتلة وقد يشكل جريمة حرب، بما في ذلك بسبب استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب. وفي هذا السياق، نرفض أي محاولة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال ترمي إلى منع الأونروا من تنفيذ ولايتها ومواصلة عملها الأساسي على أرض الواقع بشكل فعال، وندين الهجمات الإسرائيلية على موظفي الأونروا ومبانيها، بما في ذلك قتل 246 من موظفي الأونروا وإلحاق الدمار بمرافقها، بما في ذلك مئات المدارس، التي تعين تحويلها إلى مخيمات للاجئين. ونعترف بمساهمة الأونروا الممتدة على مدى عقود في رفاه لاجئي فلسطين وتنميتهم البشرية وحمايتهم وصون حقوقهم وكرامتهم، ونتعهد في الوقت نفسه بتقديم دعمنا الكامل في هذا الوقت العصيب، من أجل ضمان أن تتمكن الأونروا من الاستمرار في تقديم خدماتها الحيوية لجميع من هم

في أمس الحاجة إليها، وفقا لولايتها، إلى أن يتحقق حل عادل للاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة 194 (د-3).

17 - وندين الهجمات والتهديدات المستمرة من جانب إسرائيل وممثليها ضد الأمم المتحدة وأمينها العام، بما في ذلك قرار إعلان هذا الأخير شخصا غير مرغوب فيه. وندين كذلك الحظر الإسرائيلي على عمل آليات الأمم المتحدة القائمة، الذي منع، في جملة أمور، لجان التحقيق والمقررين الخاصين وأعضاء المفوضية السامية من دخول أراضي دولة فلسطين.

18 - وندين بشدة استهداف إسرائيل المتعمد لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة) واعتداءاتها المتعمدة على القوة، وهو ما يشكل انتهاكات مباشرة لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونطالب بمحاسبة المسؤولين وضمان سلامة وأمن أفراد القوة ومبانيها في جميع الأوقات، دون شروط. ونعرب عن دعمنا الكامل للقوة، ونؤكد على دورها الحيوي في دعم الاستقرار الإقليمي.

19 - ونعرب عن تصميمنا على عدم السماح بتطبيع الحالة الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما في قطاع غزة، وكذلك في لبنان؛ وعدم السماح بتطبيع العنف الذي تطلقه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. ولا يمكننا أن نفقد قدرتنا على الاندهاش، ناهيك عن التوقف عن المطالبة بأن تقوم الهيئات المختصة في النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالوفاء بولاياتها وتنحية حساباتها وتحالفاتها السياسية جانبا، لأن هذا الشلل، من بين أمور أخرى، هو الذي جرّأ إسرائيل على مواصلة سياساتها للفصل العنصري والإبادة ضد الشعب الفلسطيني.

20 - ونرحب بجهود الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار في قطاع غزة واستعادة السلام في منطقة الشرق الأوسط ككل، ونحثه على تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن الدولي حول العواقب الإنسانية العميقة والدائمة والواسعة النطاق لهذه الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية في المنطقة. وإدراج معلومات عن الأنشطة التي قد ترقى إلى حد انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

21 - وتمشيا مع مواقفنا المبدئية فيما يتعلق بإصدار وتطبيق التدابير القسرية الانفرادية، نكرر دعوتنا إلى الرفع الكامل والفوري وغير المشروط لأي تدبير انفرادي أو متعدد الأطراف قد يمنع أو يعوق تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين.

22 - وندعو الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة والقيام، بطريقة حاسمة، باعتماد جميع التدابير اللازمة الرامية إلى منع المحاولات المنهجية التي تستهدف تقويض قدرة دولة فلسطين على البقاء، بما في ذلك بالقوة ومن خلال اللجوء إلى المستوطنين الاستعماريين غير الشرعيين، لا سيما في ضوء التهديدات المتزايدة من جانب إسرائيل بضم الضفة الغربية المحتلة. ونشير في هذا السياق إلى الاستنتاج الذي خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في 19 تموز/يوليو 2024 بأن "استمرار إسرائيل في إساءة استخدام مركزها كسلطة قائمة بالاحتلال، من خلال ضمّ الأراضي وفرض السيطرة الدائمة على الأرض الفلسطينية المحتلة والاستمرار في إحباط حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ينتهكُ المبادئ الأساسية للقانون الدولي ويجعل وجودَ إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني".

23 - وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات فعالة لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على التقيد بالقانون الدولي، بما في ذلك من خلال مواصلة التنديد بازدواجية المعايير والانتقائية السائدتين في تطبيق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ومن خلال التحذير من أن هذه المعايير المزدوجة تقوض بشكل خطير مصداقية الدول التي تصر على حماية الأعمال غير القانونية والإجرامية لإسرائيل كما تقوض بشكل خطير شرعية المؤسسات المتعددة الأطراف.

24 - ونؤكد تصميمنا على إبقاء قضية فلسطين قيد نظرنا وعلى حشد الجهود لها بهمة والحفاظ على التنسيق الوثيق في جهودنا، إلى أن تتحقق بشكل نهائي العدالة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، التي هي محور مساعينا المشتركة.

25 - ونغتنم من ناحية أخرى هذه الفرصة لنرحب بقرار جمهورية أوغندا الانضمام إلينا وأن تصبح دولة كاملة العضوية في مجموعتنا، ونتطلع في الوقت نفسه إلى العمل معا بشكل وثيق في السعي إلى تحقيق أهداف مجموعة الأصدقاء والمضي قدما بفعالية في الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة وتجديد استعدادنا لأن ينضم إلينا في هذه المهمة الهامة أعضاء المجتمع الدولي الملتزمون بالمقاصد والمبادئ المكرسة في تلك المعاهدة الخالدة، وبقيم الحوار والتسامح والتضامن.

26 - ونعهد إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن توجه انتباه الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة وعموم أعضاء كل من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى هذا الإعلان السياسي.

25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024